

جامعة الاسراء كلية الحقوق الدراسات العليا

الرقابة القانونية على شركات الوساطة المالية

(دراسة مقارنة)

Legal control on the companies of financial mediation

اعداد

أحمد حامد محمد شبيب الجبوري

اشراف

الدكتور عادل العلى

المشرف المشارك

الدكتور على خالد قطيشات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

2018 - 2017

تفويض

أنا أحمد حامد محمد الجبوري ، أفوض جامعة الاسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

التوقيع :

التاريخ: ١١/٥/١٠٥

Authorization Form

I, Ahmed Hamed mohammed AL jubouri, authorize Isra University to supply copies of my thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب احمد حامد محمد شبيب بتاريخ 2018/5/13 والموسومة ب الرقابة القانونية على شركات الوساطة المالية (دراسة مقارنة) " وأجيزت بتاريخ 2018/5/13 .

التوقيع		أعضاء لجنة المناقشة
,	رئيساً ومشرفاً	الأستاذ الدكتور عادل العلي
The state of the s	عضوأ ومشرفأ مشاركأ	الدكتور علي خالد قطيشات
	جامعة العلوم الإسلامية	
3	عضواً داخلياً	الدكتور محمود الشوابكة
	عضواً خارجياً جامعة أل البيت	الدكتور عمر العطين

الى معلم البشرية .. ومنبع العلم ..الى نبي الرحمة

سيدنا محمد .. (صلى الله عليه وسلم)

إلى من رعاني وغرس في نفسي الإصرار على اثبات الوجود

الى نور العين والدي الذي أفخر بحمل اسمه .

الى أحن وأروع من في الوجود إلى والدتي التي رفعت عني الوزر وكللت بالدعاء خطواتى .

الى أخواني وأختى وزوجتي وأولادي .

الى وطنى الغالىالعراق بلاد الرافدين

أليكم جميعاً أهدي حصاد مشواري

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَب اشرَح لِي صَدرِي * وَيسر لِي أمرِي * وَحلُل عُقدةً من لَسَاني * يَفقهُوا

قولى))

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أتقدم قبل كل شيء بالحمد والشكر لله رب العالمين الذي لولا فضله علينا لماتمكنت من اكمال هذا العمل المتواضع.

واتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الفاضل الدكتور عادل العلي (أستاذ المالية العامة) الذي قدم لنا النصح والارشادات القيمة وكان كريماً معنا بالمعلومات.

كما يسعدني أن أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير والاحترام للدكتور علي خالد قطيشات .. (أستاذ القانون التجاري المشارك) .. لتوجيهاته السديدة والقيمة ولعطائه الدائم بكل ما يملكه من روح التعاون والتوجيه لإظهار رسالتي بأكمل وجه .

كما أتقدم بعمق الشكر وخالص التقدير الى الأساتذة الافاضل الدكتور محمود الشوابكة والدكتور عمر العطين أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة.

٥

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
Í	الغلاف
ب	التفويض
ح	قرار لجنة المناقشة
7	الاهداء
ۿ	شكر وتقدير
و	فهرس المحتوى
ح	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
7	الفصل التمهيدي: ماهية شركات الوساطة
8	المبحث الأول: مفهوم الوساطة
9	المطلب الأول: تعريف الوساطة في سوق الأوراق المالية
14	المطلب الثاني: تمييز وسيط الأوراق المالية عن ما يشيبه به
17	المبحث الثاني: التزامات وحقوق شركات الوساطة
18	المطلب الأول: التزامات شركات الوساطة
25	المطلب الثاني: حقوق شركات الوساطة
29	الفصل الأول: ماهية الرقابة
30	المبحث الأول: مفهوم الرقابة
31	المطلب الأول: التعريف بالرقابة ومحلها
39	المطلب الثاني: أهداف الرقابة
45	المبحث الثاني: المنظمة الدولية لهيئات أسواق رأس المال
46	المطلب الأول: دور المنظمة الدولية (الايوسكو) في الرقابة على
	أسواق رأس المال

50	المطلب الثاني: معايير المنظمة الدولية لهيئات أسواق رأس المال
55	المطلب الثالث: منظمات رقابية أخرى
58	المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للرقابة على شركات الوساطة
59	المطلب الأول: الرقابة على شركات الوساطة في القانون الاردني
66	المطلب الثاني: الرقابة على شركات الوساطة في القانون العراقي
74	المطلب الثالث: الرقابة على شركات الوساطة في القانون المصري
80	الفصل الثاني: أنواع الرقابة وأثارها على عمل شركات الوساطة
81	المبحث الأول: الرقابة الخارجية والداخلية
81	المطلب الأول: الرقابة الخارجية
91	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية
100	المبحث الثاني: الرقابة السابقة واللاحقة
101	المطلب الأول: الرقابة السابقة
110	المطلب الثاني: الرقابة اللاحقة
116	المبحث الثالث: أثار الرقابة على عمل شركات الوساطة
117	المطلب الأول: جرائم شركات الوساطة في سوق الأوراق المالية
127	المطلب الثاني: السلطات التأديبية التي منحتها التشريعات للجهات الرقابية
138	الخاتمة
138	النتائج
141	التوصيات
142	قائمة المراجع
149	الملخص باللغة الإنكليزية

القانونية على شركات الوساطة المالية (دراسة مقارنة)

إعداد أحمد حامد محمد الجبوري المشرف الدكتور عادل العلي المشرف المشارك الدكتور علي قطيشات الملخص

تهدف هذه الرسالة الى بيان الرقابة على شركات الوساطة ، وبيان القوانين والقواعد والمعايير المنظمة للرقابة هذه الشركات في كل من العراق والأردن ومصر، وخاصة تلك التي تحمي حقوق المتعاملين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة ، حيث تم البحث في مفهوم شركات الوساطة وحقوقها والتزاماتها، وكذلك الرقابة وطبيعتها القانونية ، وكذلك أنواع الرقابة ومن ثم أثار الرقابة على عمل شركات الوساطة .

وخلصت هذه الرسالة الى ضرورة تعديل بعض النصوص القانونية في التشريع الأردني والعراقي والمصري ، وبشكل يتلاءم مع مبادئ الرقابة والتشديد على التزام الشركات بها،وضرورة قيام المشرع العراقي بمنح الهيئة المؤقتة للسندات صلاحيات أوسع في الرقابة عند تشريع القانون الدائم على اعتبار ان القانون الحالي هو قانون مؤقت وأن يؤكد على أيجاد نوع من الترابط والتنسيق بين الهيئة المؤقتة للسندات ومجلس الإدارة لغرض حماية المستثمرين والمحافظة على مستوى أداء متقدم في سوق الأوراق المالية يتناسب مع ماهو عليه في البورصات العالمية .